

إِسْكَالِيَّةُ السِّيَادَةِ

الأستاذ خالد الماجدي

المعهد العالي للفنون الجميلة بنابل.

جامعة 7 نوفمبر، تونس.

أصبحت مسألة السيادة أو بالأحرى عادت من جديد لتصبح مسألة مركزية في الحياة السياسية مع ظهور المعاهدة الدولية الجديدة ومع تكثيف الحديث عن "حق التدخل" (droit d'ingérence) خلال النزاعات الجديدة على المسرح الدولي. وبالنسبة إلى الرأي المهيمن فإنّ اتّهام أحد بأنّه سيادي يعني بلا شكّ تحميله توصيفات من الأكثر ازدراء. رغم تقدّم الوعي الإنساني الكوني، يكون السياديون المفرطون في فهمهم للسيادة غير قابلين لفكرة التحديث، كثيراً ما ينقلبون إلى فاشيين يدافعون عن حقّ الحكومات الدكتاتورية في قمع شعوبها ولا يؤمنون على الصّعيد العالمي إلّا بالحرب.

غير أنّه علينا، اليوم، أن نضع مسألة السيادة على محكّ مفهوم الديمقراطية وعلى محكّ النظام القانوني العالمي الجديد (وهو مركز انشغالنا في هذه الدراسة).

هل أن السعي إلى إقامة نظام عالمي قوامه السلم ودينه القانون يلغي بالضرورة فكرة السيادة إلى حدّ ما ؟

1 - الحقوق الفردية والحقوق الجماعية :

تشكّل حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، النقطة المركزية التي تلتقي عندها التناقضات الجدلية والتطوّرات الفعلية للمجتمع الدولي المعاصر،⁽¹⁾ ومع هذا التقارب الذي يظلّ محدودا مع ذلك بسبب اختلاف مركزي بين مختلف هذه الحقوق. فبينما اعتبرت حقوق الإنسان حقوقا فردية حتّى لو كانت تمارس بصورة جماعية فإنّ حقوق الشعوب تكون حقّا جماعيا يفرض مشاركة كامل المجموعة الوطنية التي هي الشعب. هذا الفرق يفرز عدم مساواة أمام النهج القضائي⁽²⁾

وعمليا فإنّ الفرد كما الشعب لا يوجد في نظر القانون الدولي إلاّ من خلال الدولة.

وبفضل موافقة الدول، نشأت حقوق الإنسان. غير أنّ هذه الحقوق لا يمكن الدّفع بها إلاّ أمام الدول التي وقّعت الاتفاقية.

كونية حقوق الإنسان تفترض الاستجابة لما ينتظره كلّ البشر لحفظ كرامتهم. وبالتالي فإنّ كلّ إشكال العنف تعتبر انتهاكا للكرامة الإنسانية. في المقابل تبقى الوسائل الحمائية المعتمدة دوليا ذات نجاعة محدودة لأنّها لم تضع حدّا نهائيا للاختراقات ممّا أوجب وضع نصوص خاصة تشمل كلّ أشكال العنف. لقد مكّن تطوير مفهوم الكونية من تعميق حقوق الافراد وتوسيع هذه

(1) بطاي دي مشال : "حقوق الانسان وحقوق الشعوب في النظام الدولي"، مجموع مقالات، شارل شومون، باريس بدون (Pedone)، 1984، ص 23-34.

(2) نفس المرجع، ص 25.

الحقوق الى منتفعين آخرين غير الفرد. لقد كانت حقوق الإنسان مختصة بالجنس البشري وتمّ توسيعها إلى المجموعة الوطنية فمجموع الإنسانية من خلال مفهوم حقوق التضامن.

أ) من الفرد إلى المجموعة الوطنية :

أصبح الإنسان موضوعا لحقوق الإنسان بصفته كائنا بشرياً.. وأدى تطوّر هذه الحقوق وتعميمها إلى ظهور حقوق خاصة لفائدة مجموعات من الأشخاص بصورة جماعية ويتعلّق الأمر بالشعوب والأوطان⁽³⁾.

وقد مكنت ظاهرة التحرّر ونمائها مع منتصف القرن العشرين دول العالم الثالث والبلدان الاشتراكية من فرض جدل حول حقّ الشعوب. وبدفع من هذه البلدان، تمّ الاعتراف بحقّ الشعوب الذي يختلف عن ممارسة حقّ الأفراد بشكل جماعي .

ب) حقوق الأفراد :

الإنسان بصفته كائن قانوني كما عرّف به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منظور إليه من خلال بعدين اثنين : بعد فردي وبعد جماعي. بحيث لا يمكن لكلّ إنسان الاستفادة من هذه الحقوق كفرد فحسب بل كفرد ينتمي إلى مجموعة.

وبما أنّ الإنسان ينتمي إلى المجموعة، فإنّه من حيث هو فرد فضلاً عن استفادته من حقوقه الفردية يتمتّع بحقوق جماعية إلا أنّ هذه الحقوق تختلف فيما بينها. حيث يلاحظ في نصّ الإعلان العالمي أنّ أكثر التّصيصات تبدأ بـ "كلّ شخص" أو "كلّ فرد" بينما نلاحظ في الفصول المتعلقة بالحقوق المدنية

(3) مباي كارل "حقوق الإنسان والشعوب" القانون الدولي، موازنة وآفاق، الجزء الثاني - باريس بدون. (Pedone) 1991. ص 1118.

والسياسية تأكيداً على حقوق الفرد ككائن من الجنس البشري في حين اعتبرتة الفصول المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شخصاً منصهراً في جملة من العلاقات الاجتماعية⁽⁴⁾ مع أن التكامل في المسألة يعد بديهياً. وبهذا المعنى فإن منع الإنسان من الانضمام إلى آخرين لتبادل الأفكار أو الدفاع عنها يعني قطعه عن بعده الاجتماعي⁽⁵⁾. ومهما كانت الشكوك، فإن الإنسان يظل غير قابل للفصل عن المجموعة.

ج) حقوق الشعوب شرط ضروري لممارسة كل حقوق الإنسان :

بديهياً أنه لا يمكن لأحد أن يكون حراً وينعم بجميع حقوقه ضمن شعب مقموع. حيث أن حق تقرير المصير هو بالنسبة إلى الشعب بنفس أهمية الحرية بالنسبة إلى الفرد. وحتى إذا كان تقرير المصير لا يمكن أن يكون حقاً فردياً للإنسان، فإنه سيكون بالتأكيد الشرط الضروري لأساس وجود حقوق الإنسان بمعنى أنه حيث لا يوجد تقرير مصير لا يمكن للإنسان أن يكون حراً بما أنه يمنع على الإنسان أن يتحرر⁽⁶⁾.

وبالتأكيد، يكون حق تقرير المصير شرطاً ضرورياً لممارسة بقية حقوق الإنسان لكن هل يمكن أن يكون كافياً ؟ من الصعب تأكيد ذلك بما أن تحرير المجموعة يمكن أن لا يتبعه بالضرورة تحرر الأفراد.

في هذا الإطار وإلى جانب حق تقرير المصير الذي يهتم البعد الدولي لحق الشعوب، فإن البعد الوطني لهذا الحق يبرز من خلال نتائجه الحتمية.

(4) فان بوفان "مقاييس تمييز حقوق الإنسان"، الأبعاد الدولية لحقوق الإنسان، باريس، اليونسكو 1978، ص 45-63.

(5) ريفرو جان "حقوق الإنسان : حقوق فردية أم حقوق جماعية ؟" مؤتمر بستراسبور 1979، L.G.D.J.، ص 1980.

(6) فسالك كارال. "الواقع القانوني لحقوق الإنسان" الأبعاد الدولية لحقوق الإنسان اليونسكو. 1978. ص 1-9.

وبذلك، فإنّ حق تقرير المصير يعني من خلال هذا البعد الوطني حقّ الشعوب المتحرّرة في اختيار حكوماتها وانظمتها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى جانب حقّها في التمتع بمواردها الطبيعيّة. والشعوب التي توصّلت إلى الاستقلال لم تصل بصورة كاملة إلى تقرير المصير. وما الدكتاتوريات التي انتصبت بعد الاستقلال لاسيّما في بلدان العالم الثالث إلّا دليل على ذلك.

إنّ حماية حقوق الإنسان وطنياً كما دولياً، تقوم أساساً على تقرير الشعوب مصيرها. ويقتضي الأمر إلى جانب ذلك وجود دولة تحكمها التعددية السياسيّة في المستوى الداخلي، وفي المستوى الدولي ترتبط حماية الحقوق بوجود نظام عالمي جديد قوامه التعاون الدولي.

يُثمن هذا النظام بعض الحقوق التي تستوجب تطبيقها مشاركة المجتمع الدولي بكامله.

(د) من المجموعة الوطنية إلى الإنسانية قاطبة :

هنا نشاطر قول "كارل فاساك" نظراً لأهميّته "نعم وراء المكسب الذي يمثّله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" من الضروري ومن الممكن والمناسب الاستمرار في البحث عن حقوق جديدة للإنسان لاسيّما ما يتعلّق بالجيل الثالث⁽⁷⁾. هذه الحقوق المشار إليها تمّ الإجماع عليها بأنّها تشكّل في عمومها حقوق التّضامن.

(7) فساك كارال. " نحو جيل ثالث لحقوق الإنسان " دراسات وبحوث حول القانون الدولي الإنساني وحول مبادئ الصليب الأحمر. تكريم لجون بكتي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف 1984. ص 837.

إنّ مفهومي التضامن والكونيّة يحملان نفس المضمون الذي يقرّ بتعريف الإنسانية كإرث مشترك بين كلّ البشر⁽⁸⁾. من ثمّ حقوق التضامن تقتضي هكذا مشاركة المجموعة الدوليّة ككلّ لتحقيقها.

إنّ جميع الكائنات البشريّة الذين يشكّلون مجموع البشريّة معنيّون فردياً وجماعياً بهذه الحقوق التي يفترض تحقيقها وجود حدّ أدنى من التوافق الاجتماعي على المستوى الوطني والدولي لكي يتمّ إجراء عمل تضامني مبني على الاعتراف بمسؤوليّة تضامنيّة.

لقد عزّز تعميم الاستفادة من حقوق الإنسان من تضافر جهود المجموعة الدوليّة. الذي لا يخلو من فائدة باعتبار أنّ النّتائج المتأّتية عن انتهاكات حقوق التضامن لا تقف عند حدود بلد محدّد إنّما تهمّ مجموع البشريّة.

لقد أصبحت فكرة الإنسانية "موضوعاً جديداً في القانون الدولي الذي يشكّل بصورة ما طريقة لإعطاء صبغة قانونيّة للمجموعة الدوليّة"⁽⁹⁾. وفعلاً، فإنّ الإنسانية تعرف بأنّها الجنس البشري الذي يشمل كلّ الكائنات الناطقة. وتنموضع كموضوع للقانون الدولي الذي يمكنه النظام القانوني من حقوق وواجبات. فتعتبر الإنسانية عن نفسها مؤسّاسيّة عن طريق المجموعة الدوليّة التي يمثلها صوت منظّمة الأمم المتّحدة.

في الأصل كانت حقوق الإنسان تشكّل مطالب ناتجة عن تناقضات بين النظام القائم والأصوات المعارضة. وقد أخذت هذه المطالب شيئاً فشيئاً شكل التعبير القانوني لكي تتمكّن من الانضواء تحت المنظومة القانونيّة الدوليّة

(8) دي لا شابال فيليب. "حقوق الإنسان حاجة كونية" مجموع مقالات روني كاسان باريس بدون (Pedone). 1969. ص 48-63.

(9) غرو اسبيلال. "حق السلم" مجموع وثائق الدورة الدوليّة الرابعة للتكوين لتعليم حقوق الإنسان وحق السلم. من 30 جوان الي 05 جويلية 1986. اليونسكو. 1988. ص 11 - 22.

وتحت المنظومة الوطنية. وكان لابد من أن تكون هذه المطالب قوية بدرجة لكي تكون سببا في تغيير الوضع الراهن لإدخال تغييرات ضرورية. يجب أن تتطّلع إلى الصّعيد الكوني إلى أن تكسّ الصبغة القانونية. إلّا أنّ بلوغ مرحلة قياسية يستوجب تطوّرا في المطلبيّة بحدّ ذاتها. هذه المطلبيّة يجب أن تظهر على تتطابق منطقي مع المنظومة السياسيّة الاجتماعيّة التي لا تتعارض معها قطعا وأن لا تكون وسيلة للتشكيك في ضرورة وجودها واتّهامها. عليها أن تكون في خطّ المعايير القائمة. عليها أن تتقوّل بالقانون حتّى لا تحصل على شرعيّة فحسب بل تكون مقبولة قانونيا. ومن ذلك، يصبح السّلم شرطا ضروريا لتكريس الحقوق. هناك علاقة لا تنفصل بين مفهوم السّلم ومفهوم حقوق الإنسان بالتّحديد : دون سلم لا يمكن أن يوجد احترام لتلك الحقوق، أيضا دون احترام للحقوق لا يمكن ان يكون هناك سلام. الحقّ في السّلام يعتبر حقّا أساسيا للإنسان : " يمكن ان نقول، دون خشية من الخطأ، إنّ حقّ السّلم هو الحقّ التّألفي "

الرغبة في تعميم المستفيدين من حقوق الإنسان يمتد إلى أبعد من الانسانية الحاليّة بمعنى مجموع البشريّة اليوم لتشمل أيضا بشريّة الغد. لا يجب التّنوّع الإنساني أن يخفي وجود عمق مشترك لا يتغيّر. وهو ما يتعلّق بالكرامة الإنسانية. وفي المقابل لابدّ لهذه الكونيّة المنشودة أن تعالج بكثير من النسبيّة لأنّ هذا العمق مثل بقيّة الحقوق التي تستند إليه يدرك بصور مختلفة نتيجة التّنوّع الثقافي الذي يشكّل المجتمع الدّولي. وبالتالي فإنّ الاختلاف إثراء ولا بدّ أن يفهم كعنصر ايجابي. إن كان يقصد من الكونيّة تعميم أنموذج اجتماعي أوحّد على سائر المعمورة فهذا الأمر من شأنه أن يؤدّي إلى إفشالها لأنّ هذه الكونيّة لا تأخذ بعين الاعتبار الخاصيّة الرئيسيّة للمجموعة الدوليّة ألا وهي التعدديّة.

وتظل الصبغة الكونية للحقوق دائمة وعليها أن تتحقق تدريجيًا دون اصطدام حضاري. ويتغذى ثراؤها أساسًا من الاختلاف الحضاري.

2 - حدود السيادة

إلى حدود منتصف القرن العشرين أفلحت الدول في حماية حرّيتها الإرادية بالاستناد إلى القانون. من ثم نرى أنّ القانون الدولي لا يفرض على هذه الدول أية قاعدة سلوكية إزاء مواطنيها وإي نوع من الإلزام على التسامح. لكن صدمة الحرب الثانية والفضاعات النازية وتقدّم الأفكار الديمقراطية قد سهلت اعتناق سلسلة أولى من المبادئ القانونية الدولية لغاية الحدّ من السيادات. لقد اكتسب المجتمع الدولي ضميرًا كونيًا يكافح به اضطهاد الدكتاتوريات. ولن يتمكّن دائمًا من إنهاء هذه الدكتاتوريات لأنّه تتفصه القوة السياسية الدائمة لدعم فاعلية اختياراته. مع أنّ المجتمع الدولي لا ينفك من سعيه في الضغط على الدكتاتوريات زحزحة سور السيادة.

وتبرز جملة أخرى من المبادئ على أثر المنظّمات الدولية التي عملها لا يعرف الحدود فلا توقفه للوصول إلى إغاثة الشعوب التي تعاني من المحن. فتمكّن أحيانًا بفضل وجودها على أرض الدول تارة رغما عنها وتارة بموافقتها ضمنيًا وقلما تحتاج لترخيص رسمي. نرى أنّ المنظّمات الدولية لا تعير اهتمامًا للقواعد القائمة وبمستطاعها التخلص من الضغوطات القانونية المتشدّدة. بما أنّ تدخلها عادة ما يكون شرعيًا.

إنّ قضية العدالة توحى بانعدام التّطابق بين القانون والأخلاق. كثيرًا ما يكون القانون متأخرًا عن الأخلاق ممّا يثير السخط. ويبقى الكثير ممّا يجب عمله. من ذلك أنّ الحقّ في القيام بتدخلات مادية مازال في بداية ظهوره، وقد أصطلح عليه بـ "حقّ التدخل الإنساني"⁽¹⁰⁾، وهو حقّ يقلق ويثير خاصة

(10) ماريو بتاتي "حقّ التدخل - تحول النظام الدولي - باريس اوديل يعقوب (Odile Jacob) 1996.

المستبدين. ومع أن المجتمع الدولي يفتقر إلى القوة الدائمة، فإنه يلجأ مكرها إلى تدابير طارئة عندما يرغب في كسر الحواجز لإغاثة الضحايا.

(أ) - الحدود الأخلاقية :

يجتهد المجتمع الدولي لتجاوز حاجز السيادة من خلال إعلان جملة من المبادئ السياسية والأخلاقية التي تهدف إلى فصل الفرد عن الدولة التي ينتمي إليها جزئيا. لا يعني قطّ حرمانه من جنسيته، فهي من حقه وعلى الحكام القيام بمهامهم تجاهه وهذا الأمر ضروري لضمان النظام الاجتماعي. إذ الفرد يشكل شخصية قانونية لا تخصّ دولته فحسب. من هنا نفهم مدى تدويل وضع الفرد لاستقطاب اهتمام المجتمع الدولي لصالحه. إن قالت الدولة عن أفرادها: "هم لي «ستردّ منظمة الأمم المتحدة قائلة : " هم لنا نحن أيضا ". كما لو أن الإنسانية في مجملها تشكل إرثا مشتركا.

تتطلب كوننة القيم الإنسانية من كلّ فرد أن يشعر بأنه مجبر على حمايتها حتّى ولو كان الأمر خارج حدوده. لقد أسّس روني كاسان، هو نفسه، على هذه القيم الأساسية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ساهم في صياغته إذ لأول مرة أثير التساؤل حول مفهوم عدم التدخل انطلاقا من مبدأ أولي وهو انتماء الفرد إلى الجنس البشري ومن موقع هويته فوق الوطنية من حيث هو شخص إنساني. لقد التصقت صفة الكونية بالإعلان العالمي في 10 ديسمبر 1948 بفضل روني كاسان الذي استبدل كلمة "دولي" بكلمة "كوني" حتّى يكون النصّ " حاميا للإنسان في كلّ الأنحاء والأقطار والمعتقدات دون الانشغال بمعرفة نظام الدولة أو أي مجموعات بشرية أخرى حيث يعيشون". وحسب رأيه، فإنه لا ينبغي أن يبقى هناك فرق بين أبناء الوطن والأجانب : " لا نخشى أن نعلن كونية إقليمية. إنّ إسهام فرنسا في بلورة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تتضمن أبدا نية إقصاء أناس من أي بلد كان

من الاستفادة من الحقوق الأساسية وخاصة أفراد البلدان التي لم تحصل بعد على تقرير مصيرها بنفسها " (11) حيث توجه إلى هؤلاء بالقول : "انتم أيضا لابدّ لكم أن تستفيدوا من الحقوق والحريات الأساسية حتّى قبل أن يعترف بحكوماتكم رسميًا على الصّعيد الدّولي لأننا لم نعمل لنا نحن فقط، إنّما عملنا للإنسانية جمعاء " (12) مع ظهور اتفاقية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتبرت الإبادة الجماعية ضمن هذه الاتفاقية " كجرم من منظور القانون الدّولي العام أكانت في فترة سلم أم فترة حرب " (13) فهي جريمة في حقّ الإنسانية ككلّ إذ على الدّول الإلتزام بتجنبها ومنعها. وحرصا منه، ومزيد من التأكيد على تماسك نصّه، توجّه روني كسان نحو الحكام في "الصّربون" في فيفري 1949م قائلا : "إن الأمر يتعلّق بنا كي يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إعلان موطنين كلّ العالم حيثما كانوا " (14). لقد أرسى المجتمع الدّولي قواعد التحدّيد الأخلاقي للسيادة التي تتمثّل في تصوّر يجمع بين الفرد والحقوق الأساسية. إن نجاح عملية إزالة الاستعمار، وفوز الديمقراطية، وسقوط جدار برلين، كلّ هذه العوامل تبين أن التّقدم وارد ما من شكّ ولا رجعة فيه. أمّا السّؤال الذي يطرح نفسه، فهو: هل أنّ تعميم حقوق الإنسان على الصّعيد الدّولي أمر مقررّ ؟ يلاحظ سمويل هنتجتون في هذا الموضوع أنّ تصادم الحضارات مازلنا ننحسّسه في المحافل الدّولية (15) ويشدّد أستاذ هارفارد على فكرة أنّ الفردانية، الليبرالية، ونزعة الدّستورية، حقوق الإنسان، المساواة، الحرية، قاعدة القانون

11) الجمعية العامة، وثائق رسمية، الدورة الثالثة، 9 ديسمبر 1948، الجزء الأول.

12) نفس المرجع .

13) اتفاقية 9 ديسمبر 1948 - حول منع جريمة الإبادة الجماعية، في باريس، الجمعية العامة، الامم المتحدة، المادة الاولى.

14) نفس المرجع.

15) هنتجتون سمويل " تصادم الحضارات " تعليق، جزء 18. روني جان دي بوي "التباسات الكونية" مجموع مقالات فيرالي، باريس بدون (Pedone) 1991. ص 237 - 279.

الديمقراطية، فصل الكنيسة عن الدولة ... هي مفاهيم خالية من كل صدى في البلدان ذات الثقافات الإسلامية الكنفوسيانية، الهندوسية، البوذية أو الأرثوذكسية. " إن الجهود المبذولة في سبيل نشر مثل هذه الأفكار تثير ردود فعل ضدّ ما يسمّى بامبريالية حقوق الإنسان وهي مواجهة تستند إلى قيم أهل البلد المحليّة " (16). ويرى أنّ " فكرة الحضارة الكونية " هي فكرة غريبة تماماً دخيلة على خصوصيات معظم المجتمعات الملقبة بمجتمعات الجنوب، من ذلك أنّه بالنسبة إلى هذه الأخيرة عموماً لا يمكن للديمقراطية أن تكون إلّا بعد حصول التنمية الاقتصادية التي تمثّل الأوليّة كما تتطلب فترة انتقاليّة من الضروري أن تشرف عليها حكومة قويّة بالتّالي إنّ المعيار الذي يضمن نجاح الإقلاع ليست الحكومة الديمقراطية بل الحكومة الناجعة. وأخيراً إن كان الغربيون يريدون أن يفرضوا تصوّرهم للديمقراطية على مجتمعات الجنوب فمن المحتمل أن يتسبّبوا في نفور نتيجة تصرّفهم كإمبرياليين لحقوق الإنسان. " ونتساءل هل يعني هذا أنّه لا وجود قط لقاعدة مشتركة تكون مقبولة من طرف هذه الثقافات المتنوّعة ؟ أم يعني بالأحرى أن المبادئ الأساسيّة التي أدرجت ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو ضمن المواثيق الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان لم تتوفّر فيها بعد القيمة الكونيّة ؟ هنا يستدعي الجواب الدقّة كلّ الدقّة. لأنّ المبادئ تتطوّر حسب التّصورات المختلفة التي تستقرّ من الواقع العالمي. ولأنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس منزلاً بل من صنع البشر الأموات.

(ب) - تحديدات قانونية

" لابدّ في كلّ الحالات إثبات حقّ نظر الإنسانيّة في العلاقات بين الدولة والفرد " وهو ما سبق أن عبر عنه روني كاسان يوم 10 ديسمبر 1947م. ولا

(16) نفس المرجع.

يعدّ هذا من قبيل السّبق فحسب لتبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بل فيه أيضا تحذير.

في البدء كانت السيّادة محدودة بالحقّ الطّبيعي مع أنّ الرّأي السّائد يشير إلى السيّادة في معنى السّلطة العليا. وانطلاقا من هذا الجدل، يعرف جان بودان مؤسس نظريّة السيّادة أنّها السّلطة العليا (17) بفضلها يمكن للدّولة بسط صلاحيّتها على مستويين اثنين : في المستوى الدّاخلي تكون هيمنتها على أراضيها، ويكون نفوذها اللّامشروط على رعاياها، من ذلك نفهم أنّه بالنّسبة إلى بودان السيّادة هي أعلى درجات السّلطة . وفي المستوى الخارجيّ : تنطوي السيّادة على استبعاد كلّ تبعيّة وكلّ ارتباطات تقيدّها إزاء الدّول الأجنبيّة بما أنّ الدّول ذات سيادات متساوية وبما أنّ السيّادة عنوان استقلالية كلّ دولة على حدة فلا تقبل البتّة تدخّلا خارجيا، لذا تكمن السيّادة في فكرة الدّولة.

كما بيّنت مدرسة "فينيا" وعلى رأسها "كلسن" أنّ السيّادة تتسم بشموليّة معترف بها لدى نفوذ الدّولة، أي أنّ هذه الأخيرة مؤهّلة أن تمارس سلطتها بدون قيد في كل مجالات النشاط الإنساني. والسؤال الذي يفرض نفسه هذه المرّة : هل يمكن التّسليم بأنّ هذه السّلطة العليا ولا مشروطة لا تخضع مطلقا لأيّ حد ؟

يعترف مؤسس نظريّة السيّادة هو نفسه بأنّ سلطة الحاكم يحدّها الحقّ الطّبيعي مهما كانت هذه السّلطة مع أنّ أتباعه انقسموا في نظرهم في إمكانيات تحديد السيّادة : هناك من يلحقها بقاعدة قانونيّة خارجة عن الدّولة وهناك من يقرّ بتحديد ذاتي بطريقة إراديّة من طرف الدّولة نفسها، إذ إمكانيّة تدخّل

(17) بودان جان " الكتب الستة للجمهورية " (1583) دار مستاد. (Darmstadt) سيانسيا (Scientia) 1977 انظر تعليق لجرار ماري في فرنسوا شاتلي، دي همال وبيزي، معجم الآثار السياسيّة، باريس، PUF 1986 .

خارجي لصالح الأفراد كما هو الشأن اليوم يستمدّ من مثل هذه القيود. ويشدّد جان بودان في هذا السياق على فكرة أنّ السلطة العليا مهما كانت فهي إمّا خاضعة للقانون السّماوي أو للقانون الدّولي العام وكذلك للقوانين الأساسيّة.

فيما يتعلّق بغروتوس فإنّ السلطة العليا " هي تلك التي تكون أفعالها مستقلة عن كلّ سلطة أخرى فلا يمكن إلغاء هذه الأفعال من أيّة إرادة إنسانيّة (18) " ولكن في المقابل يعقّب موضحاً أنّ أصحاب السيادة مطالبون بمراعاة القانون الطّبيعي أو القانون الإلهي أو القانون الدّولي العام (19).

كما أنّ جليناك يرى فيما يرى مظهراً من مظاهر التّحديد الدّاتي للدولة إذ أنّ هذه الأخيرة قد قلّصت بمحض إرادتها مجال ممارسة نفوذها إزاء الدّول الأجنبيّة وكذلك إزاء رعاياها وهذا يعدّ من قبيل القطع الدّاتي لبعض الأوصاف الدّوليّة وبالتّحديد الميزات السياديّة المفرطة.

أمّا النمساوي كلسن، فهو يعتبر أنّ سيادة الدولة تقتصر على مجموعة من الاختصاصات التي تتحصّل عليها من النظام القانوني الدّخلي والخارجي الدّولي في نطاق منظومة هرميّة من القواعد كلّ واحدة من هذه القواعد تستمدّ صلاحيتها من مدى تطابقها مع القاعدة التي تعتمدها وفي ذروة هذه الهيكلية نجد القاعدة الأساسيّة. وفي نفس السياق، يوظّف الأتباع المنتمون إلى مدرسة "فيينا" وخاصّة فردروس أنّ القانون الدّولي يمثل في آخر المطاف أعلى درجة بالمقارنة مع القانون الدّخلي وبالتالي فإنّ هذا الأخير يستمدّ قوته من مدى تطابقه مع القانون الدولي وباختصار يمكن القول إنّ القانون الدّولي يفرض

(18) هوغو غروتوس "حق الحرب والسلام" ترجمة جان بربريك، امستردام 1729. الجزء الاول ص 150.

(19) نفس المرجع، ص 178.

نفسه على صاحب السيادة الذي ليس بوسعه أن يقوم بعمل اعتباطي ومنفرد يتنافى واحترام القانون الدولي.

كذلك يعتبر الفرنسي جورج سال أن القانون الدولي يمثل إلى حد ما حقوق الأفراد: من ثم تكون السيادة ذاتها في المجتمعات وفقا على موافقة الأفراد أنفسهم إذ بإمكانهم تقييد السيادة بواسطة آليات المقاومة بحيث أن القانون سيّد الموقف وهو الفاصل بين كل أفراد المجتمع و"ما الحقّ إلا السيد الحقيقي" (20). وبالتالي فإنّ السيادة محدودة بفعل حقوق الإنسان. لقد تبنت المجموعة الدولية جملة مكثفة من النصوص القانونية التي تعلن عن قوائم من الحقوق الأساسية في خصوص شخص الإنسان من أهمّها على المستوى العالمي اتفاقية 9 ديسمبر 1948م حول حماية ومنع جريمة الإبادة الجماعية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948م، المواثيق الدولية حول الإنسان 16 ديسمبر 1966م، اتفاقية مناهضة التعذيب 1948م، الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل 1989. أمّا على الصعيد الإقليمي : الاتفاقية الأوربية 4 نوفمبر 1950م، اتفاقية البلدان الأمريكية 27 نوفمبر 1969م، قانون هلسنكي 1975 ، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981، الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان 1981م.

إنّ القاسم المشترك، في هذه النصوص المختلفة المصادر، يتمثل في حماية حقوق الفرد وسلامته بقطع النظر عن كلّ الارتباطات مع دولته إذ الفرد كائن بشري قبل كلّ شيء. واستنادا إلى هذه المراجع القانونية فإنّ منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان (من منظمة العفو الدولية إلى هيومن رايتس واتش) قد دبرت منظومة للتدخل لصالح إطلاق سراح كلّ سجناء الرأي الذين لم يمارسوا العنف ولم يحرصوا عليه. وكذلك لصالح محاكمات عادلة تتم في آجال

(20) سال جورج، وجيز القانون الدولي العام، باريس، سيراى (Sirey). 1932. ص 12.

معقولة تخصّ السجّناء السياسيين : وإلغاء عقوبة الإعدام والتّعذيب وكلّ الانتهاكات اللاإنسانية.

بفضل هذه النصوص القانونية، استطاعت منظمة الأمم المتحدة إمّا في نطاق الجمعية العامة أو في نطاق لجنّتها لحقوق الإنسان أو اللّجنة الفرعية لحماية الأقليّات، أن تشهر بالدكتاتوريات الشيوعية والفاشية: بحيث أنّ مداولات الأمم المتحدة المشفوعة ببعض الضغوطات أدّت بحكم ثقلها إلى مساعدة بعض البلدان للالتحاق بمرتبة الأنظمة الديمقراطية من ذلك أنّ المجتمع الدولي قد أباح ضمن النظام القانوني العالمي حقّ النّظر والإشراف فحقّ التّدخل الذي يسمح العمل به دون اعتباره من أيّ جهة كانت خرقاً للقانون.

وبفضل المعاهدات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان، أصبحت السيادة محدودة من جوانب ثلاثة : الدّول الخارجيّة والمنظمات الدوليّة وكذلك الأفراد من الدّاخل باعتبارهم مواطنين يشاركون في تشكيل السيادة. يلاحظ ميشال فيرالي : " إنّ حاجز الدّولة الذي كان يفصل بين القانون الدّاخل والقانون الدولي، الشّؤون الداخليّة والعلاقات الدوليّة بدأ يتلاشى حيث نفذ القانون الدولي إلى قلب حرم السيادة : إلى علاقات الدولة مع مواطنيها، عموماً بين جهاز الدّولة وسكّانها " وبحكم نفاذ القانون الدولي تحت عنوان كونيّة الجنس البشري، تعرّضت السيادة إلى التّدخل الخارجي باسم العلاقة التي ترتبط، من هنا فصاعداً، بالديمقراطيّة وحقّ العيش للأفراد، بحقوق الإنسان وبالمحافظة على السّلم، كما تعرّضت أيضاً إلى الضّغوط الماديّة إلى حدّ استعمال القوة الدوليّة (21).

(21) بانوراما القانون الدولي المعاصر، درس عام حول القانون الدولي العام، مجموعة دروس أكاديمية القانون بالاهاي، الجزء الخامس، 1983، ص 124.

(ج) - الضغوط المادية :

بعد أن كانت المجموعة الدولية غير معنية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول بسبب "مبدأ عدم التدخل"، أصبحت أحيانا وخاصة اليوم مذنبية إن قصرت في مساعدتها لإغاثة أشخاص في حالة خطر. ولا يكفي أن تتدبّر بانتهاكات حقوق الإنسان في بلد ما إذ من الضروري أن تضمن بالفعل كل وسائل الإغاثة والحماية للأفراد : ضحايا العنف حتى وإن أدى الأمر إلى استعمال القوة حسب الشروط المحددة طبعاً من طرف القرار الدولي. ففي حالات الكوارث المستعجلة يتحتم فتح المجال للمنظمات الإنسانية لإسعاف الضحايا إلا أن هذا الإجراء لا يتطلب تخلياً عن السيادة من قبل الدولة ولا يعني إتلافاً لها بل مجرد تسهيل لتنفيذه. من ذلك أن مثل هذا التدخل يختلف تماماً على الشكل الإمبريالي المعهود. وفي كل الحالات يستأثر المجتمع بحق تحديد سيادة الدولة باسم الدفاع عن القيم الأساسية : الإغاثة الإنسانية، الدفاع عن حقوق الإنسان، حماية الديمقراطية.

إنه تقدم لا ريب فيه يسجله المجتمع الدولي لكن في المقابل ميكانيزمات الضغط على أصحاب السيادة المفرطة مازالت انتقائية في معظمها : من ذلك أن الدول الكبرى التي تتمتع بحق النقض غير مستعدة دائماً لتطبيق قرارات الأمم المتحدة على حلفائها مما يجعل هذا التقدم المنشود جزئياً فنسياً. سيشهد التاريخ ما من شك على مدى تكريسه وتحقيقه.

هذا القلق الذي يراود الضمير الإنساني يجد مبرراته في النزعة الريبية الحالية في خصوص منطق الليبرالية والفردانية عند الغرب المعاصر حيث هناك ترقى إلى نظام عالمي جديد قوامه الاعتراف بمكانة الشعوب من حيث الخصوصية الثقافية. كما أنه لا يستهان بنزعة الكراهية تجاه الغرب لا سيما أن ردود فعل سياسية عنيفة مشددة على الفور تبعث على القلق، الشيء الذي

يستوجب التأكيد على أن مساعي المجتمع الدولي محدودة في مجملها وكذلك الشأن بالنسبة إلى وضع حقوق الإنسان ومسألة التسامح اللذين يكرّسان صراعا دائما ومضنيا من أجل كسب الرّهان : إذ لا يتعلّق الأمر بمجرد التصديّ لردود فعل متفرقة ضدّ حقوق الإنسان بل المطلوب هو النّضال من أجل إخضاع بعض المجموعات والحكومات أيضا لقبول المبدأ نفسه وهو جوهر الأمور: عندما يتفق كلّ البشر على القيم الأساسية، نكون قد دلّلنا كلّ الصّعوبات كما يجب المزيد من البذل لتقليص الفجوة بين القول والفعل إلّا أنّ الوضع الرّهان لحقوق الإنسان في مستوى العلاقات الدوليّة لا ينبئ بخير طالما يبقى على حاله. يقول جان برنار ماري مؤكدا على هذا الوضع : " إنّ هدف المواثيق الدوليّة لا يبدو على ما عليه إذ يقوم على قيم لم تكن مقبولة كونيا من طرف كلّ البشر وهذا يتنافى مع ما يسعى إلى يجاده في حيز الواقع. والجدير بالملاحظة أنّ ما يدعو إلى الرّيب ليس البون الحاصل بين المثال الواقع وإنّما المسافة الفاصلة إزاء المبادئ نفسها والمعايير الخصوصية المهيأة على الصّعيد الكوني " (22).

لا يجب التّقيص من قيمة هذه الفكرة: إن كانت مسألة التسامح تشكّل مبدأ من المبادئ الأساسيّة للحدّات إذ أنّ الحدّات نفسها ليست واحدة ووحيدة أي بمعنى آخر غير قابلة للنّقاش. فهي تبقى عرضة للتّناقض وللمعارضة. وباختصار شديد، فهي خاضعة لكلّ التوتّرات حيث يرتهن مستقبل ومصير الحدّات ذاتها ومصيرها. والقول بفكرة حدّات تكون بمثابة تنويع نهائي وسعيد لتاريخ الإنسانيّة غير وارد إلى يومنا هذا.

(22) ماري جان برنار " القانون الدولي، حيلة لمجابهة العنف " العنف وحق الاخر، جنيف، لا بور وفيداس (Labord Fides)، 1992 - ص 103.